أواي

11/26

فاض الكيل..

نفسها وقلقاً على كل المسلمين، وأصبح الالتزام مفهوماً غير مرحب به، وبضاعة لا تباع في العمل السياسي الكويتي.

اعتقد أن سبب ذلك، من بين أسباب أخرى، أمران: الأول هو السير فيما يرى البعض أنه رأي عام مسيطر محبّ للأزمات، والثاني محاولة التكتسب السياسي عن طريق الزيادة، فبعد كل أزمة أو حل دستوري يرجع الجميع إلى الناس ويفردون بطولاتهم الكثيرة في التسابق لشرح المواقف المتشددة التي قدموها تحت القبة أو خارجها، على أنها جرح زاوية ورصيد سياسي يبني عليها جمع الأصوات وحشد المحازيين.

وتنتج هذه الظاهرة ظاهرة أكبر منها

محمد الرمحي
إحدى ظواهر الكويت السياسية، أن عدداً من الأعضاء في مجلس الأمة يسير ليس خلف قناعاته وما يراه من حق وباطل في القضايا العامة المطروحة، أو ما يعتقد أنه من المصالح الوطنية العليا، بصرف النظر عن المكسب السياسي الآني، بل يسير بعضهم مع الأسف خلف الهاجس العام المترع بالمزايدات والذي يعتقد أنه يشكل رأياً عاماً في البلد عن حق أو عن باطل. كثيرة هي المواقف التي غير بعضهم فيها قناعاته سواء في التحضير لاستجواب، أو في طرح الثقة بهذا الوزير أو ذاك، حتى غدت الوعود التي يعطيها بعضهم للمؤسسة التنفيذية سراباً، وسرعان ما تتغير وفي الجلسة

العالي، والكويت صغيرة بما فيه الكفاية كي يكتشف المطلع والمتابع تلك المصالح الشخصية التي يحصدها خاصة أصحاب الأصوات العالية، لقد أهدقت تلك الأصوات والممارسات عافية المجتمع الكويتي. المشكلة التي نحن بصدها أن كثيرين منا يمنعهم الحمل الاجتماعي والأمل بتحسين الأحوال من التصدي للخطأ وبيان الكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هكذا تعطيل على البلاد والعباد. فكلما خلت أزمة في المسار السياسي، دخلنا في أزمة أخرى أكثر تعقيداً، وكان الديموقراطية لدى البعض سلسلة أزمات متلاحقة لا تنتهي، مما خلق حالة من الإحباط العام وصلت حتى إلى الساحة الرياضية،

بل تعشق المرض، إلا أن المتابع للعمل السياسي الكويتي في أربعة عقود أو يزيد يتذكر تلك الأسماء بحسرة كبيرة. يقول اليكسي دي توكفيل المفكر الذي كتب أحد أهم الكتب حول «الديمقراطية في أميركا»، إن الديموقراطية، تتغير بتغير الأجيال. تلك الملاحظة أطلقت على ما رأه توكفيل من تطور في الغرب، ولكنها ملاحظة دقيقة تصلح لأن تمتد لتجربتنا، فالأبناء المؤسسون كان تصورهم للعمل الديموقراطي أنه تضيحية وخدمة وطنية، فنقلب الأمر عند البعض -مع الأسف- إلى خدمة شخصية أو ثأر شخصي على الأرحح، كان الحوار بالإلغاف هو الأساس، تبدل إلى التناور بالمزايدة والصوت

فأصبح الإشتباك بالأيدي بين البلاعين لا يحتاج إلى كثير عناء، ومعبراً بشكل صارخ عن هذه الحالة. لعل الأمر يحتاج منا جميعاً إلى وعي وبصيرة تمنع هذا التدهور الحاصل الذي سوف يوصلنا إما إلى الكفر بالديمقراطية وإما إلى الكفر بالنظام، فإننا ثقافة الصراخ والمزايدة واستسلمنا للإرهاق السياسي، فسوف نظل في المكان نفسه، ما إن تطفأ أزمة حتى توقد أخرى أكبر وأشد ضرراً إلى درجة تستنزف الوطن بكامله، ونستهلك أنفسنا في نفس الوقت، فهل لدينا الشجاعة للوقوف أمام هذا التدهور، ونشخص المرض من أجل الشفاء منه؟

النواب: انسحاب أو استقالة.. الطريق واحد

الصوت

11/26

القوس

11/26

نواب وبفلسين.. وشيك بوفلسين!

كتب علي أحمد البغلي :

إحدى الصحف نشرت خبراً طريفاً عن مواطن طريف، مفاده أن هذا المواطن توجه ل أحد البنوك (في إحدى المناطق الخارجية) طالباً من موظف البنك صرف الشيك المسحوب على ذلك البنك لمصلحة المواطن - إلى هنا والقصة عادية - ما هو غير عادي هو قيمة الشيك التي كانت فلسين، أي ٢ فلس، فقط! المواطن طلب المبلغ الوارد بالشيك، فقال له الموظف: لا يوجد في الصندوق لدي فلجان، خذ بدلها ١٠ فلوس! غضب العميل من الموظف وقال له: «أنا ما أظن (أي ما أشد) منك وأصر على قبض حقي، ولن أخرج قبل قبض الفلوسين»، حاول الموظفون حل النزاع وديا، ولكن المواطن أصر على قبض حقه كما هو، رفضاً أخذ الـ ١٠ فلوس، وذهب للمخفر ليسجل قضية ضد البنك والموظف الذي كان يريد إعطائه ٨ فلوس زيادة على حقه!

هذه القصة المضحكة السخيفة تبين العقلية التي تسود في هذا البلد من بعض مواطنيه حتى الطبقة القيادية فيه، وهي واقع مشابه لو أعنا السياسي الذي ابتلينا به، ممثلاً في بعض أعضاء مجلسي امتنا، فسبب الأزمة الأخيرة هو قضية مشابهة للشيك بوفلسين، فالجهاذة من مشرعينا بدأوا الاستجواب الأول باستجواب قدم لسمو رئيس الوزراء لإيعاز به بإخلاء السيد الفالي للبلاد حسب زعمهم؛ وكان رئيس الوزراء من حرس الحدود أو موظف جوازات المطار، الذي وضعت امامه صورة كبيرة للفالي على غرار ما كنا نشاهده في أفلام الغرب الأميركي، مكتوب تحتها مطلوب حياً أو ميتاً أو wanted dead or alive وقد أدخله بالرغم من ذلك! فقدموا طلباً لاستجوابه، وعندما رفعت لهم الحكومة الرأية البيضاء معترفة بخطئها الجسيم بإخلاء تلك الشخصية الخطيرة على الأمن القومي بالخطأ، وأنها أصدرت قراراً بترحيله يوم الخميس، أصروا على ترحيله خلال ٢٤ ساعة من أذارهم النووي الحاسم للحكومة؛ وهو امر يحق لهم وحدهم ولا يحق لأحد غيرهم، فكأنهم وأمثالهم هم الحكام أو المتحكمون الجدد في مفاصل الحياة والحريات في الكويت.. وأضافوا لاستجوابهم «الماضخ» بعض مواضيع القصص واللصق الأخرى، ليدخلوا البلد في أزمة وهو لم يقف من إزماته الحكومية - البرلمانية منذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن، وهو عام تجمعات «نبيها ٥» التي أفرزت لنا أسوأ المجالس في تاريخ الكويت السياسي.. في عام ٢٠٠٦، شهدنا سابقة التلويح باستجواب رئيس الوزراء على خلفية عدم اقتناع الحكومة بقانون الدوائر الخمس، وقد تراجعت الحكومة عن ذلك الموقف واقتنعت به على مضض، ساجحة مشروع قانون الدوائر العشر الذي تقدمت به، ومن يومها، ونحن نشهد أزمات تلد أخرى نتيجة التصعيد النيابي والتمسك بالتصنيف باستخدام الأدوات الدستورية، والتراجع والتراخي الحكوميين، وعدم الإصرار على اتخاذ مواقف ثابتة.. كان الله في عوننا نحن الشعب الكويتي الذي ابتلي بنوابه وحكومته وهم، نواباً وكوئمة، بذكرونا بذلك المواطن المتعننت صاحب الشيك بوفلسين الذي أصر على قبضهما لا بالزيادة ولا بالتقصان!

.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..

النواب: لماذا انسحبت الحكومة؟!

تسارع النواب أمس لإعلان موقفهم تجاه الحكومة التي انسحبت من الجلسة... تاركين القرار لحكمة أمير البلاد، معلنين رفضهم لتلك الحكومة التي رفضت المواجهة، فمنهم من رأى انسحابها افتعلاً لأزمة، في حين أكد الجزء الآخر منهم أن المجلس أثبت تعاونه ومد يد المساعدة...

المسلم: حكومة فاشلة رأى النائب فيصل المسلم أن الحكومة كرسبت بانسحابها من الجلسة تجاوز كل النصوص، واصفاً هذا الإجراء بـ «المؤلم».

واستغرب المسلم الطريقة التي تم خلالها انسحاب الوزراء «الذين تسلموا ورقة من الفرائض ليصبحوا بعدها».

ودعا المسلم إلى قبول استقالة الحكومة من أجل الخروج من هذه الأزمة، وقال: «نحن أمام حكومة فشلت في إدارة البلاد، وعظم الله أجركم يا أهل الكويت في هذه الحكومة».

السلطان: المجلس أثبت تعاونه

النائب خالد السلطان توقع أن يكون هناك حل لمجلس الأمة... غير دستوري، مبيناً أنه كان لدى الحكومة أغلبية لتأجيل الاستجواب وصلت إلى ٤٥ نائباً مع الحكومة، وقد تصل إلى ٥٠ نائباً لتأييد طلب التأجيل، وأكد أن القضية كانت منتهية لصالح عدم التأجيل.

وأوضح السلطان أن أسباب انسحاب الحكومة من جلسة أمس كانت غير معروفة... لكن يتم من انسحاب بعدما دفع المجلس إلى تأخير بند تعيين رئيس ديوان المحاسبة».

وبيّن السلطان أن اتجاه رئاسة المجلس كان يسير مع الانتهاء من طلب تعيين رئيس ديوان المحاسبة أحمد الكليب أولاً ومن ثم الاستجواب، لكن أعضاء المجلس طلبوا... أو «كانوا سيتقدمون بطلب تأجيل تعيين رئيس ديوان المحاسبة»، وقال: ذلك دفع الحكومة للانسحاب.

ويسأل الله عن وجود ممثل للتجمع السلفي داخل الحكومة في حال تم الحل غير الدستوري... أجاب: لا يحق لأي من ممثلي الحكومة، الكتل أن يكون لهم دور في حالة الحل غير الدستوري، داعياً الله أن يحفظ الكويت. واستدرك: كان موقفنا الحرس على مصلحة الكويت وعلى الحياة النيابية.

وأضاف السلطان أن المجلس أثبت تعاونه مع الحكومة إلى أقصى مدى، مبيناً أن أسباب الحل الدستوري لا مبرر لها الآن، لكنها تبقى توقعات.

الصرعاوي: انسحابها افتعال أزمة

النائب عادل الصرعاوي قال إن انسحاب الحكومة أمر غير مقبول، إذ كان عليها الاستمرار في الجلسة وإبداء ما تراه ومواجهة الموقف. مضيفاً أن الحديث المتداول عن عدم تعاون المجلس مع الحكومة حديث مستغرب ولا يمت للواقع بصلة.

وزاد الصرعاوي: الحكومة الحالية مشكلة بعض المثورين سيواصلون استخدام هذا المصطلح حتى يفتعلوا، بل استمرت الحياة لتسير على هدي الدستور ونصوصه الأخرى، فالدستور في نهاية الأمر هو إيو القوانين التي لا حياة لمجتمع دونها السيد القلاف اطال الله عمره، آثار نقطة جد مهمة في لقائه مع الزميل الوشحي، وهي أن وصف تعطيل سواد في الدستور فيما يخص مجلس الأمة لا يجوز أن يسمى انقلاباً على الدستور، لأن في ذلك توجيهاً تهمة هذا الانقلاب إلى القيام السامي لأمبرين من أمراء الكويت أقدماً على تعليق تلك المواد. وحتى

تقديم بند الاستجواب، الأمر الذي جرت عليه العادة وفق اللائحة. وقال الصرعاوي إن ذلك يؤكد، وبشكل قطع، افتعال أزمة بين المجلس على لفة النواب في سمو الأمير في التعاطي مع استقالة الحكومة وفق الدستور.

العنزي: تجاهلت تعاوننا

استنكر النائب عسكر العنزي انسحاب الحكومة من جلسة الاستجواب، لافتاً إلى

أنها لم تأخذ بالإعتبار إرادة الشعب الذي اختار ممثليه أعضاء مجلس الأمة، وتجاهلت تعاون المجلس معها برغم أن أعماله لم تبدأ إلا في النصف الأخير من الشهر الماضي. وقال العنزي: نحن والحكومة نذكر أن الاستجواب حق دستوري للنائب، وكان بإمكان الحكومة معالجة الوضع بطريقة أخرى غير الانسحاب الذي يذم عن عدم تعاونها مع المجلس، مؤكداً أنهم كتواب فوجئوا بانسحاب الحكومة من دون مبرر. وحول تقديم الحكومة استقالته، أوضح عسكر أن القرار بيد سمو الأمير ونحن نعي تماماً مدى حكمته وحرصه على مصلحة الوطن والمواطنين، وهذا ما نسعى

إليه سواء في داخل المجلس أو خارجه،.

عاشور: ساعدناها فابتعدت

أكد النائب صالح عاشور أن الاستجواب حق دستوري، وأن حل مجلس الأمة حق دستوري الذي يذم عن عدم تعاونها مع المجلس، مؤكداً أن هذا القرار يبرهن على عدم التعاون مع المجلس، مؤكداً ما كتبه سابقاً من أن ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة.

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

بين السلطين. وبشأن دمج منصب ولاية العهد مع منصب رئيس مجلس الوزراء لمواجهة مثل هذه الأزمات، قال عاشور: هذه الصلاحيات لسمو الأمير وليس من المصلحة الخوض فيها، وتكليف رئيس الحكومة الآن بيد الأمير، وعلينا أن نحترم الحق الدستوري لسمو، فهو أعرف بمصلحة البلد.

هايف: لترحل الحكومة

أكد النائب محمد هايف أنه وزميليه النائبين وليد الطبطبائي وعبدالله البرغش أبرأوا منهم أمام الشارع الكويتي من خلال ممارستهم حقوقهم الدستورية في استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأضاف هايف في تصريحه للصحافيين أسس أن تفعيل النصوص الدستورية لا يعتبر أزمة، وهناك نصوص دستورية تم تفعيلها سابقاً في أزمة الحكم، حيث تم إعفاء أمير ومبايعة أمير بموجبها، مطالباً الحكومة بالرحيل إذا كانت عاجزة عن التجانس مع الممارسات الدستورية.

وبين هايف «الحكومة عاجزة عن إدارة البلاد، وأهل الكويت ضاقوا ذرعاً من التأزيم المستمر الذي سببته، موضحاً: الحكومة حضرت إلى جلسة اليوم (أمس) ولديها الأغلبية النيابية لتأجيل الاستجواب، لكنها انسحبت من الجلسة من دون وجود مبرر.

البراك: الحكومة مارست العبث

أبدى النائب مسلم البراك استياءه من تصرف الحكومة، ووصف انسحابها بـ «ممارسة العبث»، مشيراً إلى أن الحكومة لديها تحركات مخالفة لللائحة.

وقال البراك في تصريح صحافي أمس: لتعلم الحكومة أن مجلس الأمة سيد قراراته، وهو الذي يعبر عن نفسه، لافتاً إلى أن ممارسة الحكومة «الهراب» إنما هو تحد سافر لإرادة الشعب الكويتي.

وشدد البراك على ضرورة أن يمارس الأعضاء دورهم المنوط بهم، ومن لا يستطيع ذلك، فالأولى أن يجلس في بيته»، موضحاً أن النواب يمثلون الأمة، وعليهم تأدية الدور الرقابي وفق الأدوات الدستورية وإرادة الشعب.

ورداً على سؤال بشأن استقالة الحكومة قال البراك: «أحنا غاسلين إيدنا من الحكومة، واستقالته بيد الأمير الذي لا شك في حكمته، مؤكداً أن النواب لن يقبلوا بأي إساءة تصدر بحق المجلس، لا سيما أن انسحاب الحكومة بمنزلة رسالة واضحة إلى كل من يتهم مجلس الأمة بعرقلة القوانين، وخلق التأزيم.

وقال إن نسيان الحكومة إبلاغ وزير المالية بقرار انسحابها من جلسة أمس يجسد حالة «التواهن» الحكومي.

الدقاسي: مع حكومة متضامنة

رفض النائب علي الدقاسي المساس بالدستور والوثائق الوطنية، مشيراً إلى أن دستور ١٩٦٢ خط أحمر، مؤكداً أن أحداً لا يخشى أي إجراء في إطار الدستور. ودعا الدقاسي إلى تشكيل حكومة متضامنة قادرة على معالجة الأزمات المتتالية، مشدداً على أن لواء الكويتيين هو لله ثم الوطن والأمير والدستور.

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية

استقالة الحكومة يوم امس وعدم تضمن كتاب استقالة سمو الرئيس لأي إشارة عن عدم التعاون مع المجلس، يؤكد ما كتبناه سابقاً من ان ناصر المحمد يعارض حل مجلس الأمة

وهو يؤكد كذلك بان ما تناقلته وسائل الاعلام عن الحل غير دستوري إنما هو أمانيات الناس والمواطنين من امثالنا، وهو من خيارات سمو الأمير.

ونضيف بيان بقاء المجلس الحالي أفضل بكثير من حل المجلس حلاً دستورياً سيجلب لنا مجلساً أسوأ من الحالي.

نصوص ام نفوس، فتجيب بأن «النصوص لا غبار عليها».

يعني يا دكتور وبعد تجربتك المريرة مع رداءة الممارسة النيابية، وبخبرتك السياسية الأكاديمية لم تتبينني أزمة النصوص الدستورية التي نتج لنائب فرد جر البلد الى أزمة قاتلة وعجز ٤٩ نائباً عن ردها عن غيه.

سيدتي العزيزة ان لم تلحظي هذا الخطأ في النص فحقاً ما كان يجب عليك أن تتصدي للمعضب الوزاري.

وان كنت قد لحظت ذلك ولكن خانتك الشجاعة عن الإفصاح بالحقيقة للناس فحرفنا أكبر على ابنائنا الذين يدرسون على يدك.

الوزير السابق والنائب السابق السيد جاسم العنوز، ما صحة ما تناقله الأنباء عن ضلوعك في الاستجواب القديم من وليد الطبطبائي وصاحبه لسمو رئيس مجلس الوزراء؟ إن صح هذا فما

الذي جمع مع الطبطبائي من بعد قطعة وحرب واتهامات متبادلة؟! وهل هناك علاقة بين هذا التحرك الغريب والمريب من جانبك وبين إبعادك عن منصبك الأخير؟

ان تفضلت علينا بالإجابة فنحن لك من الشاكرين والمعتنين، وان لم تفعل فلا غرابة لإننا في مرحلة الغفوض والضبابية